

نبيل شبيب

خلفيات التعامل الأوروبي مع أزمة الملف النووي الإيراني من الحوار.. إلى التورط في مقاطعة تفضي لحرب محتملة

تحديد مصطلحات

أرضية الأزمة

أوروبا و"العقوبات"

المقاطعة.. تمهيد للحرب؟.

لا يوجد أساس قانوني دولي يسوّغ منع إيران من إنتاج الطاقة النووية عبر ما يسمّى "دورة الإنتاج الكاملة"، وتعلل إيران تشبثها بإنتاج الطاقة النووية بمستقبل الاحتياجات المحلية، وهي حجة تؤكدها الأرقام، ولا تنتظر الدول الغربية فيها، رغم أنها سبق وقبلت بمثلها في عهد الشاه.

لا يستغرب كثير من الخبراء الغربيين رفض إيران الاستجابة لمطالب الغرب، المتركزة على ألا يتم الإنتاج النووي الإيراني وفق ما يسمّى "حلقة إنتاج كاملة"، والقبول كبديل باستيراد يورانيوم مخصب أو بإنتاجه خارج الحدود، فعلى ضوء الاحتياجات المستقبلية الإيرانية تعني الاستجابة إعطاء قوى دولية مفتاح الضغوط في أي وقت عبر الإمساك بعصب الطاقة الضرورية للاقتصاد والحياة المعيشية، تحت طائلة التهديد بقطع الإنتاج في أي وقت. أما اعتماد الدول الغربية على الحجة القائلة إن إيران تخطط للتسلح النووي سرا، فقد سقطت مصداقيته أكثر من مرة وفق المصادر الغربية نفسها، ومقابل ذلك لا ينقطع ما يمكن وصفه بتفجير "الألغام" عبر الإعلام الغربي في مواكبة تصعيد المواقف السياسية، مما يشير إلى أن إثارة الرأي العام مقصودة، ويثير المخاوف من إعداده لحرب مبيّنة.

وكما يقول أحد الخبراء: "حتى الشروع الفعلي في صناعة سلاح نووي على وجه الاحتمال لا يجعل إيران مصدر خطر بصورة تلقائية... لا سيما وأنها تعلم أن الرد النووي على استخدامه سيكون مدمرا... كما أن أوروبا هي آخر ما يمكن أن تستهدفه إيران عسكريا... أما إذا تمّ تبديل النظام الإيراني بالقوة فسيظهر الخطر الأكبر من خلال ازدياد التطرف في المنطقة بمجموعها".

وقد بقيت الدول الأوروبية لفترة طويلة تعارض المقاطعة الأمريكية والضغط للمشاركة فيها، ثم تورطت في تصعيدها منذ عام 2004م، وتجاوزت واشنطن فيما تطرحه حاليا، رغم أنه يتناقض مع معظم ما يطرحه الخبراء الأوروبيون على صعيد التعامل مع الملف النووي الإيراني.

إن متابعة ما يطرحه الخبراء الأوروبيون ويحذرون منه تكشف عن عنصرين حاسمين:

1- الأزمة مع إيران مصنوعة ليكون حظر صعودها إلى مستوى دولة إقليمية سابقة عملية لترسيخ احتكار القوة الرادعة عسكريا وتقنيات التطور اقتصاديا، لدى القوى الغربية المهيمنة عالميا.

2- التصعيد والمشاركة الأوروبية فيه، مؤشرات باتجاه ممارسة عمل عسكري، سيان ما تكون نتائج المفاوضات، والذي سيتخذ شكل هجمات جوية وصاروخية.

تحديد مصطلحات

يحسن في البداية التوقف هنيئة لدى بعض المصطلحات الشائعة الاستخدام فيما يكتب ويقال حول الملف النووي الإيراني والتعامل معه، وإن وجدت طريقها إلى نص هذا التقرير وفق استخدامها الشائع تسهيلا لصياغة أفكاره وفق ما اعتاد القارئ عليه بالضرورة:

1- العقوبات كلمة مسيئة، تعبّر في واقع ممارستها غالبا عن شكل من أشكال المقاطعة على أصعدة مختلفة، لا سيما المالية والاقتصادية لتحقيق هدف سياسي و/ أو منع طرف آخر من تحقيق هدفه، وتخضع -كسواها في العلاقات الدولية المعاصرة- لموازن القوة، مع محاولة إعطائها صبغة قانونية دولية، رغم تناقض تطبيقاتها ونتائجها مع مبادئ الشرعية الدولية، والقانون الإنساني تجاه الشعوب، ومع مبدأ عدم توظيف العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية (وقد كان في مقدمة ما احتجت به الدول الغربية مثلا ضد المقاطعة النفطية العربية في سبعينات القرن الميلادي العشرين).

2- المجتمع الدولي أو الأسرة الدولية تعبیر سياسي إعلامي فضفاض، لا يستند إلى الشرعية الدولية، بمعنى القانون الدولي العام، ولا يجد وزن المصطلح في العلوم السياسية، إلا بمفهوم واحد، وهو كافة دول العالم، مما لا ينطبق على استخداماته عموما وفي التعامل مع موضوع البحث هنا تخصيصا، حيث المقصود به مجموعة قوى دولية، تهيمن على صناعة القرار الدولي. ويمكن أن تختلف تشكيلة الوسيلة التي تُعطى هذا الاسم من قضية إلى أخرى، كما هو الحال في تشكيلة مجموعة "المفاوضات السداسية" التي تتعامل مع الملف النووي لكوريا الشمالية، و"المجموعة السداسية" التي تتعامل مع الملف النووي لإيران، و"اللجنة الرباعية" المتعاملة مع قضية فلسطين.

3- حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.. وهو ما ارتبط بمعاهدة عالمية تحمل هذا العنوان سرى مفعولها عام 1970م، وكانت قد وقعت إيران عليها في 1968/7/1م، وأضيف إليها عام 1997م -في أجواء حصار العراق والمقولات الكاذبة المعروفة عن صناعة أسلحة دمار شامل- "محضر" للتفتيش المفاجئ من جانب وكالة الطاقة الدولية. واستند مفهوم "الحظر" إلى أمرين في النص، أولهما تعهد الدول غير النووية، الموقعة على الاتفاقية بعدم السعي للحصول على سلاح نووي، وثانيهما تعهد الدول النووية الموقعة بالتفاوض على الحدّ من التسلح وإتلاف المخزون تدريجيا لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إنما أصبحت العبارة تُستخدم باتجاه "احتكار أسلحة الدمار الشامل"، ولم يبدل من ذلك عقد اتفاقات للحد من التسلح بين أقطاب الشمال، كما يظهر عند التأمل في دوافعها ومضامينها.

أرضية الأزمة

المنطلق - المعطيات - القيود - المصادقية - الرأي العام - الخطر الإيراني - البعد السياسي - "العقوبات" - التنافس

قبل النظر في ماهية العقوبات وخلفياتها السياسية الأوروبية في قضية الملف النووي الإيراني، يحسن النظر بإيجاز فيما يُعلن في سياق تعليلها.

1- المنطلق

لا يوجد أساس قانوني دولي -بما في ذلك توقيع إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية- يسوغ منع إيران من إنتاج الطاقة النووية عبر ما يسمّى "دورة الإنتاج الكاملة" لأغراض سلمية. رغم ذلك تركزت المطالب الغربية الأولى تجاه إيران على وقف كل نشاط نووي، مع إطلاق الإنذارات وتحديد مواعيد زمنية للاستجابة لتلك المطالب تحت طائلة التهديد بالعقوبات.

بل اقترنت المطالب بأنشطة معادية أخرى، مثال عليها ما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمس الأمريكية يوم 2008/8/20م ووصفته بعملية تخريبية نفذتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مفاعل "خان" النووي الإيراني وأدت إلى تفجير 50 آلة لتخصيب اليورانيوم عن طريق ثلاثة مهندسين سويسريين، وكان ذلك في مطلع عام 2006م، أي تزامنت العملية مع قرار صادر عن وكالة الطاقة النووية يوم 2006/2/4م، طالب إيران بالتخلي عن كافة أنشطتها النووية، والتصديق الفوري على محضر التفتيش المفاجئ.

2- المعطيات

تعلى إيران تشبثها بإنتاج الطاقة النووية بمستقبل الاحتياجات المحلية، فارتفاع عدد السكان والنمو الاقتصادي يمكن أن يؤديا معا إلى ارتفاع استهلاك الطاقة محليا من 40 ألف ميغا واط حاليا إلى 100 ألف عام 2025م، وهو ما يعني الاضطرار إلى التوقف كليّة عن تصدير النفط الخام (المرتبة الرابعة حاليا) والغاز الطبيعي، ليتمكن تأمين الاحتياجات الذاتية (التي تستهلك حاليا 40 في المائة من إنتاج الطاقة مقابل تصدير 60 في المائة). هذه الحجة التي لا تنظر الدول الغربية فيها، كانت قد قبلت بمثلا عندما أعلنت عام 1972م عن طريق حكومة الشاه آنذاك مع التخطيط لإقامة مفاعلات نووية لتغطية الحاجة المحلية بنسبة 15,5 في المائة قبل حلول عام 1992م، ومن هذا المنطلق صرح الشاه يوم 1974/3/21م بقوله "سوف نستغل الطاقة النووية والطاقات البديلة سريعا لتخصيص النفط من أجل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ولا ينبغي أن نستخدم هذه المادة النفطية الثمينة للحرق كوقود".

3- القيود

لا يستغرب كثير من الخبراء الغربيين رفض إيران الاستجابة لمطالب الغرب، المتركزة على ألا يتم الإنتاج النووي الإيراني وفق ما يسمّى "حلقة إنتاج كاملة"، والقبول كبديل باستيراد يورانيوم مخصب أو بإنتاجه خارج الحدود، فعلى ضوء الاحتياجات المستقبلية الإيرانية تعني الاستجابة إعطاء قوى دولية مفتاح الضغوط في أي وقت عبر الإمساك بعصب الطاقة الضرورية للاقتصاد والحياة المعيشية، تحت طائلة التهديد بقطع الإنتاج في أي وقت. هذا ما يتناقض مثلا مع حرص الدول المستوردة للنفط على تنويع المصادر كيلا ترتبط بالإرادة السياسية لدول أخرى وإن كانت هي الأضعف على الساحة الدولية.

ولا تفرض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أكثر من الرقابة على المفاعلات عن طريق الوكالة الدولية للطاقة، وهو ما لم ترفضه إيران، التي وقعت أيضا أثناء المفاوضات مع الطرف الأوروبي، على "المحضر

الإضافي" بشأن حملات تفتيش مفاجئة، إنما رفضت -بسبب استمرار الأزمة- التصديق النهائي عليه إلا في إطار اتفاق شامل لا يحظر عليها "الدورة الكاملة للإنتاج". ومع اضمحلال جدوى العقوبات والتهديد، واستمرار تطوير المفاعلات النووية الإيرانية تراجعت الدول الغربية "شكليا" عن المطالبة بالامتناع المطلق عن إنتاج الطاقة النووية، ولكن لم تتراجع عن رفض أن يكون وفق "دورة إنتاج كاملة" داخل إيران.

4- المصادقية

رغم اعتماد الدول الغربية على الحجة القائلة إن إيران تخطط للتسلح النووي سرا، إلا أن هذه الحجة فقدت مصداقيتها أكثر من مرة وفق المصادر الغربية نفسها، بما في ذلك تقرير المخابرات الأمريكية الذي انكشف أمره في نهاية عام 2008م حول توقف الأنشطة النووية العسكرية الإيرانية منذ عام 2003م بصورة نهائية، واستبعاد توافر كميات كافية من اليورانيوم المخصب لصناعة سلاح نووي -في حال استئنافها- إلا في الفترة بين عامي 2010 و2015م.

وعلى غرار ذلك كان تصريح دينيس بلير رئيس المخابرات القومية الأمريكية يوم 10/3/2009م بأن "إيران لا تملك من اليورانيوم المخصب ما يصلح لصناعة سلاح نووي" وقد استبعد هو ورئيس المخابرات العسكرية الأمريكية ميشيل ميبلس وجود علاقة ما بين تسلح نووي محتمل وآخر تجربة صاروخية إيرانية آنذاك. كما كان من أواخر تصريحات محمد البرادعي قبل نهاية فترة رئاسته لوكالة الطاقة الدولية قوله إنها "لم تصل إلى أي دليل على صناعة سلاح نووي في إيران".

هذا علاوة على ضياع مصداقية الموقف الغربي بسبب تجاهل التسلح النووي الإسرائيلي تخصيصا، والذي بدأ عام 1968م، ويرصد الغربيون أنفسهم مفعول تلك الازدواجية، ومن ذلك كمثل قول بيتر فيليب، كبير معلمي الشؤون العربية والإسلامية في إذاعة دويتشه فيلي التابعة لوزارة الخارجية الألمانية يوم 13/12/2006م: "رغم صناعة السلاح النووي الإسرائيلية تخلت مصر والسعودية عن برامج الطاقة النووية، وألغيت فيما بعد الخطط الليبية، بينما انفردت إيران بمتابعة أنشطتها... إن الإصرار على بقاء السلاح الإسرائيلي يجعل ممارسة الضغوط على إيران مستهجنة للغاية".

5- الرأي العام

يمكن ذكر العديد من الاستشهادات على السنة خبراء أوروبيين لا تخرج عن المحور العام السابق. ومقابل ذلك لا ينقطع ما يمكن وصفه بتفجير "الألغام" عبر الإعلام الغربي في مواكبة تصعيد المواقف السياسية، مما يشير إلى أن إثارة الرأي العام مقصودة، ويثير المخاوف من إعداده لحرب مبيّنة.

عندما هدّد الاتحاد الأوروبي في مطلع 2006م بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، نسبت وسائل الإعلام الألمانية (2006/1/19م) لمصادر المخابرات الألمانية أن باستطاعة إيران صناعة القنبلة النووية خلال شهور معدودة، وأنها تسعى للحصول على تقنيات أشعة ليزر لصناعة صواريخ متطورة.

وعندما تقرر تصعيد "العقوبات" عام 2008م عبر مجلس الأمن الدولي، نُسب إلى مركز بحوث تابع للمفوضية الأوروبية في بلدة إسبرا الإيطالية (2008/2/21م) أن إيران يمكن أن تنتج خلال 6 شهور 25 كيلو جرام من اليورانيوم المخصب كافية لصناعة قنبلة نووية.

وواضح أن مثل هذه التنبؤات المثيرة للرأي العام كانت آنذاك -وبقيت حتى الآن- بعيدة عن الواقع الفعلي، وعن المصادقية في البحث المنهجي.

هذا علاوة على إثارات إعلامية أبعد مدى، كمطالبة دانيال بيبس الرئيس الأمريكي أوباما بشنّ حرب ضد إيران "لإنقاذ شعبيته المتدهورة في عام رئاسته الأول"، وهو ما لا يختلف في مغزاه التحريضي عن قول لرئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، أثناء استجوابه أمام لجنة شيلكوت للتحقيق حول حرب العراق، "إننا نشهد في التعامل مع إيران الآن صورة متطابقة مع ما شهدناه في التعامل مع العراق قبل الحرب".

6- الخطر الإيراني

تعتمد إثارة الرأي العام على التهويل من شأن التسلّح الإيراني، وهو ما تساهم به المواقف الإيرانية نفسها كما هو معروف، إنما لا يصل مفعول ذلك إلى معظم البحوث المنهجية الغربية، حتى على صعيد الحديث عن خطر نووي عسكري إيراني.

بروفيسور أودو شتاينباخ، رئيس معهد الاستشراق الألماني في هامبورج، ومستشار الحكومة الألمانية في شؤون العلاقات مع البلدان الإسلامية، يعبر عن ذلك في حوار يوم 2007/4/4م مع مجلة الشؤون الأوروبية الآسيوية، فيقول: "حتى الشروع الفعلي في صناعة سلاح نووي على وجه الاحتمال لا يجعل إيران مصدر خطر بصورة تلقائية... لا سيما وأنها تعلم أن الرد النووي على استخدامه سيكون مدمرا... كما أن أوروبا هي آخر ما يمكن أن تستهدفه إيران عسكريا... أما إذا تم تبديل النظام الإيراني بالقوة فسيظهر الخطر الأكبر من خلال ازدياد التطرف في المنطقة بمجموعها".

ومن الشواهد على تهويل حجم الخطر الحقيقي ما نسبته مجلة شتيرن الألمانية في 2009/7م إلى المخابرات الإيرانية عن قدرة إيران على صناعة القنبلة وتجربتها تحت الأرض خلال 6 شهور، وقد صدر التشكيك في ذلك عن الديبلوماسيين الغربيين أنفسهم في وكالة الطاقة الدولية، كما رفضت المخابرات الألمانية نفسها التعليق فلم تواجه واقعا تأثير الخبر على الرأي العام، إنما أكدت أن إيران لا تستطيع على كل حال صناعة صواريخ تصلح لحمل رؤوس نووية في غضون ثلاث سنوات مقبلة على الأقل.

كما سبق في عام 2005م التهويل من خطر نووي إيراني بالحديث عن "اكتشاف" مخططات لصناعة سلاح نووي، وتبين سريعا أنها مخططات قديمة، وكان منها ما سلمته إيران نفسها لوكالة الطاقة الدولية.

وتكرر شبيه ذلك عام 2009م عقب تجربة صاروخ سجيل 2، إذ صدر تحذير إسرائيلي من خطره على أوروبا، ورافقه دراسة من معهد أبحاث "شرق-غرب" في نيويورك تقول بعدم جدوى التصدي لخطره حتى عن طريق الدرع الصاروخي الأمريكي على الأراضي الأوروبية، وسرعان ما تبين أيضا أن الخبر مخادع من الأصل فالصاروخ لم يكن جديدا بل سبقت تجربته في 2008/11م، والمعهد المذكور نفسه يقول إن إيران في حاجة إلى 6-8 سنوات لصناعة صاروخ يستطيع حمل رأس متفجر بزنة 1000-2000 كيلوجرام، هذا إذا استطاعت تجاوز عقبات تقنية هائلة، أما صناعة صاروخ عابر للقارات فأمر لا يمكن التنبؤ بزمن بصدده إطلاقا الآن، 10-15 سنة على الأقل، ولا يوجد أي مؤشر حول رغبة إيرانية في ذلك.

علاوة على ذلك يذكر باحثون أوروبيون أن الصواريخ الإيرانية الحالية تعتمد على تقنية بدائية من كوريا الشمالية، التي نقلتها عن صواريخ غواصات سوفيتية من خمسينات القرن الميلادي العشرين، فهي تقنية ضعيفة للغاية، ولا تتوافر في إيران عناصر مكملة ضرورية عديدة لتحسينها، من مراكز بحوث ومنشآت صناعية وعلماء ومهندسين. ويمكن تعداد المزيد من الأمثلة والاستشهادات التي تبين أن الخطر الإيراني يجري تهويله إعلامياً، وسياسياً، لتسويغ إجراءات المقاطعة، مما يؤكد وجود أهداف أخرى من ورائها، ومن وراء تحول الدول الأوروبية إلى الرغبة في المشاركة فيها بعد تردد طويل.

7- البعد السياسي

يكشف التأريخ لأزمة الملف النووي الإيراني لعام 2002م عن رسوخ البعد السياسي فيها، ويعزز هذه الرؤية عدم ظهور الأزمة طوال مسيرة الطاقة النووية في إيران من قبل، أي منذ عام 1959م، وقد قطعت خطوات عديدة وواضحة المعالم في أعوام 1968 و1974 و1975 و1976 و1977م، وكانت كل خطوة من هذه الخطوات بمشاركة دولة غربية أو أكثر، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية (إهداء مفاعلات نووية صغيرة) وفرنسا (معاهدات لتوريد مفاعلات نووية) وألمانيا (اتفاقية بدأ تنفيذها لإقامة مفاعل بوشهير النووي) وانقطع التعاون مع الثورة الإيرانية 1979م، واستؤنفت مسيرة الطاقة النووية الإيرانية على أسس جديدة عام 1991م بعد الحرب الإيرانية العراقية.

إن البعد السياسي واضح في أن التعاون النووي الإيراني الغربي في عهد الشاه قام على انسجام المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، وانقطع مع غياب هذا الانسجام، كما بدأ التعاون الإيراني مع باكستان والصين وروسيا في تسعينات القرن الميلادي العشرين، على أرضية انسجام مصالح سياسية وأمنية واقتصادية معاً، ويتفاوت عمقه على قدر تقلب تلك المصالح وتقاطعها مع المصالح الدولية الأخرى للدول المذكورة.

8- "العقوبات"

كان لجميع المقاطعات الاقتصادية ذات الأهداف السياسية تأثير وقتي، إنما أخفقت على المدى البعيد من حيث تحقيق الهدف السياسي المقرر لها، وأشهرها المقاطعة الغربية للصين، والمقاطعة الأمريكية لكوبا، والمقاطعة عبر مجلس الأمن الدولي للعراق، التي لم تحقق هدفها سياسياً بل انتهت إلى حرب احتلال العراق.

على صعيد إيران كانت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي عامي 2006 و2008م، على حدّ أدنى من "عقوبات" شبه رمزية، وفق ما أمكن التوصل إليه لكسب تأييد الدول الأعضاء في المجلس، بما فيها غير دائمة العضوية. ويبدو أن الحرص الغربي الكبير على مثل ذلك الإجماع، كان لتمرير القرار الأول مع الاستناد إلى المادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة، أي التي يمكن الوصول في تطبيقها إلى درجة استخدام القوة المسلحة، رغم حرص الدول الأخرى على تثبيت شرط العودة إلى المجلس آنذاك، فقد أظهر مثال العراق أن تأكيد ذلك لا يكفي. كان منطلق الصياغة أمريكياً، واقترن استصداره باستخدام لغة المصالح المتبادلة مع الاتحاد الروسي والصين الشعبية، ولغة الضغوط على الدول غير دائمة العضوية (لا سيما الضغوط الفرنسية على ليبيا وجنوب إفريقيا آنذاك).

بعد التركيز على السلع العسكرية وذات العلاقة بالصناعة النووية والمصنفة في مرتبة التقنية العالية، أصبحت المقاطعة تشمل مع القرار الثاني عام 2008م السلع المدنية التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، كما

تضمنت دعوة عامة الدول إلى عدم تقديم "تسهيلات" تجارية ومالية (في ميدان الجمارك وضمانات القروض والاستثمارات تخصيصاً) لإيران، وهو ما أصبح وسيلة تستخدمها واشنطن في دفع مزيد من الدول لتوسيع نطاق إجراءات المقاطعة، بما يشمل ما ينفرد الأمريكيون في ممارسته خارج نطاق مجلس الأمن الدولي. حتى الآن لم يكن للمقاطعة الأمريكية والمشاركة فيها أوروبا بصورة متصاعدة أثر يتجاوز حدود "التضييق" على الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك مسار صناعة الطاقة النووية. وليس من السهل سدّ سائر المنافذ على دولة بحجم إيران وموقعها على خارطة مصادر الطاقة عالمياً (اكتشف النفط عام 1908م، وبدأ استخراجها عام 1913م، وتحلّ إيران المرتبة الرابعة بين المصدرين، والثانية في منظمة البلدان المصدرة للنفط، ويوجد فيها من الاحتياطي ما يكفي لاستمرار الإنتاج بمعدلاته الحالية فترة 87 سنة، مقابل 67 في السعودية و12 في أمريكا و22 في روسيا).

9- التنافس

تدرك الدول الغربية أن تاريخ المقاطعات والعقوبات والاقتصادية حافل بالشواهد على عدم جدواها، وأن الحصيلة الأساسية لممارستها هي أن الغياب عن سوق ما يعني ظهور جهات أخرى فيه، وهذا ما يسري على العلاقات الغربية-الإيرانية باستمرار.

لا تغيب المنافسة بين الدول الغربية نفسها عن الساحة الإيرانية منذ توقيع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينجر على المذكرة رقم 292 للتعاون النووي مع إيران (1975م)، إذ سرعان ما فتحت فرنسا وألمانيا أبواب المفاوضات في العام نفسه على تعاون مماثل، وعندما سحب الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد في عام 1976م عرضاً أمريكياً ببيع منشأة كاملة لتخصيب البلوتونيوم لإيران، تحركت الشركات الأوروبية، فأصبح لإيران في العام نفسه حصة في استخراج شركة أوروبية لليورانيوم في ناميبيا، وعقدت اتفاقية تعاون مع فرنسا وأخرى لإقامة منشأة بوشهير مع ألمانيا.

في المرحلة الراهنة أيضاً عندما ألغيت الاتفاقات الفرنسية والألمانية مع إيران عُقدت عام 1991م اتفاقات بديلة مع باكستان والصين، كما عقدت عام 1995م اتفاقية مع موسكو لاستكمال منشأة بوشهير (يتوقع تشغيلها في منتصف عام 2010م)، وقد أصبحت الصين وروسيا في مقدمة المستفيدين من المقاطعة الأمريكية والمشاركة الأوروبية فيها بالإكراه ثم طوعاً.

على سبيل المثال تجاوزت الصين ألمانيا وفرنسا إلى المرتبة الأولى في العلاقات التجارية مع إيران منذ عام 2007م، وعُقد اتفاق على استيراد الغاز الإيراني لمدة 25 عاماً بقيمة 20 مليار دولار، كما أصبحت إيران في المرتبة الثانية (بعد السعودية) في توريد النفط الخام للصين، وتجاوز حجم الاستثمارات الصينية في إيران 100 مليار دولار، وتشمل أكثر من 100 مشروع، ولا يقتصر الأمر على الصين وروسيا بل يشمل معظم الدول الآسيوية الأخرى بما في ذلك الهند واليابان.

أوروبا و"العقوبات"

الحوار رغم الضغوط - التورط تحت الضغوط - التصعيد يتجاوز واشنطن - المصالح الأوروبية

من العسير القول إن ما يسمّى "عقوبات" ضد النظام الإيراني يرتبط فقط بالطموحات النووية الإيرانية، سواء كانت مدنية محضة، أم كانت توارى جانبا عسكريا. فإجراءات المقاطعة لم تكن وليدة أزمة الملف النووي التي يؤرّخ لها بعام 2002م، بل بدأ فرضها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م بعد الثورة الإيرانية مباشرة، وجرى تصعيدها أكثر من مرة، لا سيما عام 1995م. وقد تركزت في البداية على عدد من القطاعات التجارية والاستثمارية، وشملت عام 1995م حظر الصفقات في قطاع النفط على الشركات الأمريكية. وبقيت أوروبا بمنأى عن المسار الأمريكي إلى ذلك الحين ومن بعد أيضا، أي حتى في الذروة الأولى لممارسة الضغوط الأمريكية (قبل وصول المحافظين الجدد للسلطة)، لا سيما في نطاق ما سمي "سياسة الاحتواء المزدوج" تجاه إيران والعراق معا في حينه.

1- الحوار رغم الضغوط

بقيت الدول الأوروبية تحاول الاستفادة من المقاطعة الأمريكية لتحقيق مصالحها الاقتصادية الذاتية، وقد طرحت ما سمي "الحوار الناقد" مع إيران ردا على إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في ربيع عام 1993م بأن إيران "خارجة عن القانون الدولي"، واستمرت على ذلك بعد قرار "الكونجرس" الأمريكي في 1996/7/23م تحت عنوان "قانون العقوبات ضد ليبيا وإيران".

ورغم انهيار "الحوار الناقد" عام 1997م بقي الاتحاد الأوروبي على مسار التفاهم مع إيران رافضا تلبية المطالب الأمريكية، وهو ما يؤخذ مثلا من قراره في 2001/2م عرض مفاوضات على إيران لعقد اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي، بل تقرر الشروع في هذه المفاوضات فعلا في 2003/7/12م، أي بعد حرب احتلال العراق. في تلك الفترة كان التصعيد الأمريكي ضد إيران بلغ ذروته الثانية، عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق بوش تصنيفها تحت عنوان "محور الشر"، وهذا مقابل الدور الإيراني -الذي يصفه الغربيون بالواقعي وفق المنظور المصلحي الغربي- في نطاق التعامل مع الحربيين في الدولتين المجاورتين، أفغانستان والعراق. وفي تلك الفترة أيضا استجابت إيران للرغبات الأوروبية بتوقيع "محضر التفيتيش المفاجئ" التابع لوكالة الطاقة الدولية.

بشكل عام يمكن القول إن السياسة الأوروبية تجاه إيران لم تكن تواكب السياسة الأمريكية من البداية، على النحو الذي أصبحت عليه في الوقت الحاضر، وهو ما يستدعي طرح السؤال عن أرضية المصالح التي تحدد معالم هذه السياسة، إذ لا يبدو أنها تبدلت بصورة عامة، إنما تبدلت "السياسة" الأوروبية نفسها ما بين حقبة شيراك/ شرودر والتركيز على التميز الأوروبي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأطلسيا، وحقبة ميركل (2005م) // ساركوزي (2007م) وبدء مرحلة جديدة في تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتطوير حلف شمال الأطلسي ودوره عالميا. إلا أن الوضع الإيراني اختلف في هذه الأثناء أيضا، فالحرب في أفغانستان والعراق حوّلت إيران من عدو لواشنطن، شبه معزول إقليميا، إلى عدو.. بوجود إقليمي أرسخ مما مضى وبقوة ذاتية متصاعدة بشكل ملموس.

2- التورط تحت الضغوط

كان الأوروبيون يشكون من الضغوط الأمريكية حتى عام 2006/2007م، وتناقلت الصحف في الشهر الأول من عام 2007م سلسلة احتجاجات أوروبية على هذا الصعيد، فاشتكى كلاوس بيتر مولر، رئيس رابطة المصارف الألمانية ورئيس مصرف كوميرس الألماني، علنا من تلك الضغوط، إنما أعلن بعد بضعة شهور عن

وقف تعامل مصرف كوميرس مع إيران كما صنعت مصارف أخرى من قبل. وصدرت شكاوى مماثلة عن آخرين، مثل آلبريخت فريشناجر، الخبير المالي النمساوي من مستشاري مركز استراتيجيات الشرق الأوسط. ووصلت الشكاوى إلى الاتحاد العالمي للغرف التجارية، وإلى المستوى السياسي آنذاك، كما تشهد وثيقة صادرة عن المستشار الألمانية أنجلا ميركل جاء فيها: "لا يمكن القبول بالتدخل المباشر من جانب السلطات الأمريكية لدى الشركات والمصارف الأوروبية"، وانتقدت تطبيق القوانين الأمريكية خارج الحدود الأمريكية، فيما يتعلق بالتعامل مع إيران (يقرر قانون أمريكي ضد ليبيا وإيران عقوباتٍ ضد الشركات التي تستثمر في إيران بما يزيد حجمه على 20 مليون دولار).

وعبرت صحيفة هاندلس بلات الاقتصادية الألمانية (2007/1/11م) عن الوضع بقولها: "يحظر قرار مجلس الأمن الدولي توريد سلع تصلح للصناعة النووية أو لصناعة الصواريخ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحوّل ذلك إلى مقاطعة اقتصادية شاملة". ونقلت الصحيفة عن ديبلوماسي أوروبي في طهران قوله إن الضغوط الأمريكية تستهدف أن تخلو الساحة على المدى البعيد للشركات الأمريكية، مشيراً إلى أنه أثناء العمل من أجل أن تغادر الشركات الأوروبية إيران، حصلت مؤسسة الإمام رضا الإيرانية على ترخيص من شركة "كوكا كولا" الأمريكية للإنتاج المحلي.

ولا يكاد يوجد من مراكز البحوث والمعاهد الجامعية الأوروبية من يرى أن "العقوبات" وإن ازدادت حدتها يمكن أن توصل إلى الغرض منها، وهذا ما يسري على الباحثين المقربين بصورة مباشرة أو على المستوى الاستشاري من الجهات الحكومية الرسمية، مثال على ذلك كونستانتين كوستن، من الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، وقد نشر يوم 2010/2/10م في صحيفة تاجس بوسط الألمانية مقالا بعنوان "مزيد من العقوبات ضد إيران لا يحقق الهدف"، وجاء فيه: "لا ينبغي تغييب الهدف السياسي الأساسي تجاه إيران، وهو الحيلولة دون التسلح النووي ودون انطلاق سباق تسلح إقليمي، إن تشديد العقوبات وزيادة العزلة لا يساهم في ذلك، وحين الوقت لممارسة سياسة جريئة أخرى وتقديم حلول وسطية حقيقية، حتى وإن اعتبر ذلك نجاحا للنظام الإيراني، فالمهم هو الحصيلة على المدى البعيد".

كما يسري على المدى المتوسط والبعيد، لا سيما في إطار الحرص الأوروبي على تخفيف الارتباط باستيراد النفط والغاز من الاتحاد الروسي، ومن أهم المشاريع التي تم إقرارها على هذا الصعيد مشروع أنابيب نابوكو لتوريد الغاز من منطقة بحر قزوين ومن إيران عبر الأراضي الإيرانية والتركية.

رغم ذلك تورطت الدول الأوروبية تدريجياً وتحت الضغوط الأمريكية في المشاركة بممارسات المقاطعة الاقتصادية وغيرها تجاه إيران، كما يقول د. يوهانس رايسنر من معهد العلوم والسياسة في بحث له تحت عنوان "علاقات أوروبا مع إيران"، ويقول "إن السياسة الأوروبية كانت مستقلة ثم انزلت إلى الارتباط بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية" وهذا بدلا من "تطوير سياسة أوروبية قائمة على المصالح الذاتية وتستخدم الطرق والإمكانات الأوروبية، وهو ما ينسجم مع الرغبة الإيرانية".

ويرى أوليفر ترينيرت، مدير مجموعة البحوث للسياسات الأمنية في مؤسسة العلوم والسياسة في المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن في برلين. أن "المفاوضات الأوروبية-الإيرانية كانت ناجحة في البداية، حتى زيارة بوش لأوروبا في 2004/2م والتي قبل بها بسياسة المفاوضات الأوروبية تجاه إيران دون المشاركة فيها).

ويرى بروفيسور محسن مسارات، أستاذ العلوم السياسية والاقتصاد في جامعة أوسنابروك الألمانية والمتخصص في أزمات منطقة المتوسط وعلاقات الشمال والجنوب، في كتابه بعنوان "مؤشرات حروب جديدة" أنّ الإخفاق الأوروبي كان تجاه إيران وواشنطن معا... وأنّ التخلي عن تقديم مبادرات أو تقديم مبادرات لا تصلح أصلا (مثلما صنعت روسيا أيضا) يعني تأمين الأرضية للسياسة الأمريكية بما في ذلك العسكرية".

3- التصعيد يتجاوز واشنطن

لم يقتصر الأمر على تراجع المعارضة الأوروبية بين عامي 2007 و2009م، ففي الحملة الثالثة لتشدّد "العقوبات"، التي انطلقت عام 2009م وبلغت ذروتها في الوقت الحاضر (2010/3م) طرح الأوروبيون (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) فيما يشبه التنافس مع الأمريكيين ميادين إضافية للمقاطعة، ووضعت لجنة خبراء بتكليف وزارة خارجية الاتحاد الأوروبي في 2010/2م مشروع قائمة من 13 صفحة، بما يستهدف صلب الاقتصاد الإيراني بمجموعه، والوصول في ذلك إلى القطاع النفطي والقطاع المالي. ومن ذلك تقييد استيراد مشتقات نفطية بما يؤثر على التدفئة والصناعة والنقل، بينما يحتاج بناء مصافي محلية إلى عون أجنبي، فيحدّ من ذلك تغييب شركات ضمان القروض، مما يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية، فيعطل هذا بدوره استكشاف حقول نفطية بديلة عما ينضب منها، علاوة على أنه يحدّ من حركة الاستيراد من بلدان أجنبية، ويمكن أن يصل الأمر إلى شلّ حركة التجارة الخارجية عبر إضافة حظر المعاملات مع المصارف الإيرانية، وحظر التحويلات منها إلى خارج الحدود، وحظر الوصول إلى الاحتياطات الإيرانية في الخارج، علاوة على تضيق نطاق التواصل السياسي والدبلوماسي مع إيران.

وتوجد معارضة داخل الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأنّ هذه الإجراءات -إذا سرى مفعولها- تحدّ من تدفق الصادرات الأوروبية إلى إيران أيضا، ويمثل التعامل التجاري الإيراني مع أوروبا 40 في المائة من الصادرات الإيرانية و36 في المائة من وارداتها.

وتهدد الدول الأوروبية بتطبيق ما تقرره من إجراءات بمشاركة الولايات المتحدة خارج نطاق مجلس الأمن الدولي، إذا استحال استصدار قرار بها، وقد استمرت معارضة الصين وروسيا لزيادة حدة "العقوبات" لشهور عديدة، وبعد أن أبدت موسكو استعدادها لما وصفته بالمقاطعة الهادفة بدعوى ألاّ تصيب السكان بأضرارها، أعطت الصين لأول مرة يوم 2010/3/24م، استعدادا مشابها، مما جعل احتمال تمرير قرار جديد في مجلس الأمن الدولي مرجحا قبل منتصف العام نفسه، إنما سيكون مخففا بالضرورة، أي دون أن يشمل قطاع الوقود (الصين مصدر رئيسي له) أو قطاع المال (وصفت موسكو ذلك بأنه حصار مالي لا يمكن أن تشارك فيه).

على أن التخفيف لا يعني مضمونا ومفعولا عدم التأثير على النمو الاقتصادي والتقني وعلى مستوى المعيشة السكاني، فحتى الحديث حول استهداف "الحرس الثوري الإيراني" مثلا يتجاهل أنه لم يعد مجرد "قوات عسكرية" إلى جانب الجيش، كما كان دورها الأول أثناء الحرب مع العراق، بل أصبح متغلغلا في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، مما يعني استهداف تلك القطاعات داخليا من خلال استهدافه، وإن لم يعلن ذلك رسميا، كما أن استهداف "استيراد الوقود" -إذا تقرر- لا يصيب بأضراره أجهزة الدولة الرسمية قدر ما يصيب السكان عموما وقطاعات اقتصادية عديدة.

ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان -كمثال- أن مقاطعة العراق قبل حرب الاحتلال لم تقف عند حدود التأثير على النظام وقراراته، ولم تتبدل سياسته نتيجة للمقاطعة، إنما وصل تأثيرها إلى مختلف القطاعات الصحية والتعليمية وغيرها من قطاعات المعيشة اليومية للسكان.

4- المصالح الأوروبية

إذا كانت المصالح الأوروبية معرضة للضرر بتطبيق إجراءات المقاطعة ضد إيران، إلا أنه لا ينبغي بالمقابل الأخذ بالمواقف السياسية الصادرة في إيران بهدف "الاستهلاك المحلي" أو حتى "الخداع الذاتي"، والتي تبالغ في حجم الأضرار التي تصيب الأطراف الأوروبية.

يظهر ذلك من مثال ألمانيا التي احتلت لفترة طويلة مرتبة الصدارة بين الدول الغربية المتعاملة مع إيران، وقد بلغ حجم التبادل التجاري أوجه عام 2005م قبل انحداره تدريجياً، ثم عاود الارتفاع عام 2008م، فبلغ حجم الصادرات الألمانية إلى إيران ما قيمته 4,3 مليار يورو، ويرتبط بذلك تشغيل حوالي 10 آلاف مكان عمل في ألمانيا، وصحيح أن هذا يمثل نسبة عالية في حجم التبادل التجاري الإيراني، ولكن لا يمثل الكثير في نطاق الصادرات الألمانية التي كانت تعادل 720 مليار يورو في ذلك العام (وتجاوزت حدود 800 مليار عام 2009م)، وحتى تضييع أماكن العمل المذكورة، يمكن استيعابه في إطار مسلسل لا ينقطع من إفلاس الشركات أو تطويرها باختصار النفقات، مع الإشارة إلى أن عدد العاطلين عن العمل يناهز 4 مليون. وهذا ما يفسر التصريحات الصادرة عن ممثلي القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية الألمانية، بالاستعداد للالتزام بإجراءات المقاطعة -وقد صنعوا ذلك تحت الضغوط الأمريكية من قبل- إذا ما تقرر على مستوى الاتحاد الأوروبي أو مجلس الأمن الدولي.

المقاطعة.. تمهيد للحرب؟

في مقدمة ما يلفت النظر في السياسات الأوروبية الرسمية تجاه إيران، أن اساليب المقاطعة والتهديد تتناقض بصورة مباشرة مع معطيات الملف النووي الإيراني نفسه، ومع حقيقة الخطر العسكري الإيراني، ومع المصالح الأوروبية على المدى البعيد.. وفق ما تؤكد الدراسات والبحوث الأوروبية، بما في ذلك من جانب مؤسسات ومعاهد فكرية استشارية أو مرتبطة بالحكومات.

ومن خلال ذلك يمكن السؤال عما تعطيه السياسة الرسمية الأوروبية "قيمة أكبر" من المصالح المادية والتحليل المنهجي، أو بتعبير آخر: ما هي المصلحة المستقبلية التي تعتبرها الحكومات الأوروبية كافية أو موجبة لسلك طريق خسارة المصالح الحالية عبر ممارسات المقاطعة؟..

الشواهد عديدة للغاية، لا يفسح المجال لاستعراضها، فيكفي التنويه بنموذجين:

النموذج الأول: الخبيران الاستراتيجيان، كريستوف بيرترام: مدير سابق "مؤسسة العلوم والسياسة" الاستشارية لحكومة ألمانيا، وفولكر بيرترام، الرئيس الحالي للمؤسسة نفسها، والرئيس السابق لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن بين 1974 و1982م. كلاهما ينتقد السياسة الأوروبية والأمريكية بشدة فيما نشره في 2008/5م و2008/8م وفيه على سبيل المثال دون الحصر:

1- جميع ما يطرح في مناقشة ملف إيران قائم على التكهنات فقط.

2- لا يوجد خطر حقيقي من البرنامج النووي الإيراني. ولكن تهديدها عسكريا يمكن أن يحول برنامجها إلى برنامج عسكري.

3- حتى في حالة صناعة قنبلة نووية إيرانية، لا يوجد ما يمنع من استخدام الوسائل التي استخدمها الغرب تجاه الاتحاد السوفييتي من قبل، لا سيما سياسة الردع الفعال.

4- لا يوجد حاليا (2008م) عرض جاد يمكن لإيران أن تقبل به. ولم يتغير ذلك بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية (2009/6م) رغم ظهور بوادر لسياسة واقعية في عهد أوباما.

5- يجب الاعتراف بحق إيران بدورة الانتاج الكاملة تحت الرقابة بموجب محضر التفيتش المفاجئ.

6- الحل السلمي ضرورة مصلحة كبرى للاتحاد الأوروبي وتطوير نفسه سياسيا.

7- لا ينبغي للتنسيق الأوروبي مع واشنطن سياسيا أن يتحول إلى تصرفات تلقائية، لتجد الدول الأوروبية نفسها في نهاية المطاف مضطرة إلى المشاركة في الخط الأمريكي.

8- تعبير المجتمع الدولي يستخدمه الغرب لاكتساب صبغة المشروعية للسياسات الأوروبية-الأمريكية، وفي هذا الإطار لا يُعترف بمصلحة الأمن الإيراني بل بمصلحة الأمن الغربي والإسرائيلي فقط.

النموذج الثاني: ندوة حوار بعنوان "سياسة السلام والأمن" بمشاركة 8 أساتذة جامعات وخبراء في 2006/10م في معهد روزا في لوكسمبورج، ومن حصيلتها أن في الإمكان التعامل مع "زعم" إيران استهداف أغراض سلمية لوضعها تبعا لذلك أمام مسؤوليتها وممارسة رقابة دولية على أنشطتها، إنما يختار الغرب المواجهة بدلا من ذلك ويطالب بحظر ما يحق لإيران صنعه في الأصل، والدافع هو الحرص الغربي على عدم ظهور دول مستقلة بقوة تجعلها تسعى لمصالح ذاتية وهيمنة إقليمية، في منطقة ذات أهمية حيوية كالشرقين الأدنى والأوسط، إضافة إلى احتكار أكبر قوة رادعة في أيدي دول غربية معينة فقط. فأرضية النزاع هي تأمين الوصول إلى موارد الطاقة، وهنا أوجدت استقلالية إيران ثغرة فيما أقامته واشنطن عبر عقود ماضية من ارتباطات للدول المنتجة النفطية بالغرب.

إن متابعة ما يطرحه الخبراء الأوروبيون ويحذرون منه تكشف عن عنصرين حاسمين:

1- الأزمة مع إيران مصنوعة ليكون حظر صعودها إلى مستوى دولة إقليمية سابقة عملية لترسيخ احتكار القوة الرادعة عسكريا وتقنيات التطور اقتصاديا، لدى القوى الغربية المهيمنة عالميا.

2- التصعيد والمشاركة الأوروبية فيه، مؤشرات باتجاه ممارسة عمل عسكري، سيان ما تكون نتائج المفاوضات، والذي سيتخذ شكل هجمات جوية وصاروخية.

هذا ما يجري إعداد الرأي العام الغربي له، وتأمين المعطيات الإقليمية لتنفيذه، ومحوره: عكس تطبيق مبدأ "البيئة على من ادعى" لإبقاء إيران في كرسي الاتهام باستمرار، إلى أن يحين موعد التنفيذ بتوافر شروطه السياسية في المخطط الموضوع له مسبقا، وهذا ما يعبر عنه الباحث الألماني "يورجن هولسينجر" من جامعة كاسل، في بحث نشر يوم 2006/3/13 بعنوان: "بين يدي حرب ضد إيران.. واشنطن تضلل السياسة الأوروبية عبر أقطاب الدعاية الإعلامية".. ويؤكد أنها "حرب على النفط كما كان في العراق، وحرب من أجل حكومة موالية لواشنطن في إيران، وحرب على الأنابيب والموانئ والاحتياطي والغاز والوصول المباشر إلى ثروات بحر قزوين، وحرب

على وجود أمريكي استراتيجي جغرافي مهيم عالميا، فأيران لا تزال كسورية منفردتين بالبقاء خارج نطاقه ما بين أوروبا والهند وإلى الجنوب من روسيا".

وهذا ما تحذر الأوروبيين منه دراسة بعنوان "ديبلوماسية أوروبا مع إيران" منشورة في الشبكة على عنوان:

http://www.gegenargumente.at/radiosend/radiosend_05/europas_diplomatie_mit_iran.htm

انطلاقا من السؤال المبدئي: كيف تتمكن أوروبا من أن تحدد بنفسها العدو وأسباب الحرب وليس بالتبعية لحليف أكبر وهو ما ظهر خطره عبر حربي أفغانستان والعراق، فالمعضلة الأوروبية أن إعلان الحرب يصدر عن واشنطن ولا تملك أوروبا سوى إعلان الدعم في الحرب ولا تملك وقفها، ولا تحتاج واشنطن في حالة الحرب إلى طرف من مستواها، فلا ينبغي لأوروبا أن تقوم بدور الوسيط الذي يهدد بحرب أمريكية، لا سيما وأن العداء الأمريكي لإيران يستهدف دولة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي من حيث كسبها للتعاون الإقليمي معها وليس للحرب ضدها، مما يزيد الفوضى الإقليمية في المنطقة ويزيد أهمية السؤال في العلاقات الخارجية بشأن من يدعم واشنطن ومن لا يدعمها.

ويبقى في الختام السؤال:

ألا ينبغي لإيران نفسها أن تعدّل سياساتها الخارجية الإقليمية، وللدول العربية المعنية أكثر من سواها بتطورات المنطقة، أن تعدّل سياساتها الخارجية الإقليمية أيضا، لهدف توصل القوى الإقليمية في المنطقة، إلى استراتيجيات إقليمية مشتركة، لا تخضع للمصالح الغربية والدولية، ولا تشوبها مطامع إقليمية، ليتمكن أن يكون للمنطقة العربية والإسلامية وجود مؤثر -وليس متأثرا فقط- على الخارطة العالمية مستقبلا؟..